

النشر محظور قبل 19 كانون الثاني/يناير 2010

تقرير اليونسكو يحذر من أن الأزمة المالية تهدد بخطر تفهقر التربية في العالم

نيويورك 19 كانون الثاني/يناير – تهدد الصدمة الرادفة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بحرمان ملايين الأطفال في أفقر بلدان العالم من التعليم، كما ينبّه إليه التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2010. ففي حين لا يزال 72 مليون طفل خارج المدارس، يُخشى من تضافر عوامل: تباطؤ النمو الاقتصادي، وتزايد الفقر، وضغوط الميزانيات، أن يقوّض المكاسب المحصّلة في ميدان التعليم خلال العقد المنصرم.

وفي هذا الصدد صرحت المديرية العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، قائلة: "في حين تعمل البلدان الغنية على استنهاض اقتصادها من كبوتها وإنعاشه، يواجه الكثير من البلدان الفقيرة في المدى القريب العاجل تراجعاً في مجال التعليم. ولكننا لا نستطيع تحمل ولا قبول أن نصنع خسارة جيل من الأطفال يُحرمون من أية فرصة للتعليم، فرصة من شأنها أن تنتشلهم من براثن الفقر".

والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع يتولّى إعداده سنوياً فريق مستقل، وتنتشره اليونسكو، وينصبّ على تقييم ما يُحرز من تقدم في العالم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة التي التزم بها أكثر من 160 بلداً في عام 2000.

يأتي تقرير عام 2010، وعنوانه (السبيل إلى إنصاف المحرومين)، بخريطة تبيّن مواضع تقدم باهرة في مجال التربية على مدى العقد المنصرم. ولكن على الرغم من هذه المكاسب فإن العالم ليس على المسار الذي يمكنه من تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي في عام 2015. ويسلط التقرير الضوء على التقصير الجاري من جانب الحكومات في معالجة أشكال عدم المساواة المتطرفة داخل الأوطان، وتقصير المانحين عن حشد الموارد بالمستوى المطلوب. ويقدر مؤلفو التقرير أن فجوة التمويل السنوية تبلغ 16 مليار دولار أمريكي – وهي على زيادة كبيرة قياساً إلى التقديرات السابقة – فجوة تحول دون تحقيق الأهداف الرئيسية للتعليم.

تقصير عن بلوغ الأهداف

بيد، التقدم المحرز في العقد المنصرم، الخرافة القائلة إن البلدان الفقيرة عاجزة عن تحقيق تقدم سريع في مجال التعليم. ومع ذلك فإن التقرير (السبيل إلى إنصاف المحرومين) يحذر من أن بلدانا كثيرة معرضة للتقصير كثيراً عن بلوغ الأهداف المعتمدة في عام 2000، بسبب فشل الحكومات في إزالة أشكال عدم المساواة، وتقصير المانحين في الوفاء بتعهداتهم.

إذ يوجد نحو 72 مليون طفل ممن في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي خارج المدارس، يضاف إليهم 71 مليون مراهق خارج المدارس؛ وبناء على النزعات السارية، سيبقى 56 مليون طفل ممن في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس في عام 2015. ولا تزال الفوارق بين الجنسين عميقة الجذور، إذ إن 28 بلداً من بلدان العالم النامي لا يزال فيها عدد البنات بالنسبة إلى عدد الصبيان في المدارس الابتدائية يساوي تسعة من عشرة أو أقل. ولم يُحرز كبير تقدم نحو خفض عدد الأميين إلى النصف – فالأمية هي حالة 759 مليون شخصاً، ثلثاهم نساء.

قصور جماعي في المساعدة

حصل تقصير جماعي من جانب المانحين عن الوفاء بالتعهدات التي قطعوها في عام 2000 حين أُعلن "أن نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف"، ويتجلى التقصير في الأمور التالية:

يرى التقرير أن البلدان المنخفضة الدخل ربما استطاعت جلب مبالغ إضافية تقدّر بنحو 7 مليارات دولار أمريكي سنوياً، أو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق زيادة الموارد المحلية وتخصيص مزيد من الأموال للتربية. ولكن، حتى لو أن الحكومات بذلت جهوداً أعظم لزيادة الإنفاق الوطني على التربية والتعليم،

يبقى أن فجوة التمويل تقدّر سنويا بمبلغ 16 مليار دولار أمريكي لـ46 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل. ولا بد من رأب هذه الفجوة لتحقيق أهداف التعليم للجميع. ولذا فإن مؤلفي التقرير يناشدون الأمين العام للأمم المتحدة أن يعقد مؤتمرا للتعهدات رفيع المستوى في عام 2010 من أجل معالجة نقص التمويل.

إن المؤسسات المالية في البلدان الغنية ونظيراتها الدولية بالغت في حديثها عن كمية المساعدة التي قدمتها: يقول كيفن واتكينز، مدير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: "حشدت الدول الغنية جبلا من المال من أجل تثبيت أنظمتها المالية وحماية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية عندها، بينما قدّمت لفقراء العالم مساعدة زهيدة".

تحتاج مبادرة المسار السريع، وهي الآلية المركزية للمساعدة التعليمية المتعددة الأطراف، إلى إصلاح جذري. فمعدلات التقسيط منخفضة جدًا، والبلدان النامية ضعيفة الصوت، ودور القطاع الخاص متدن، وهزيلة هي الخدمة المقدمة للبلدان المبتلاة بالنزاعات.

مكافحة 'فقر التعليم'، مفتاح تقدم أفضل

إن الأشكال المتطرفة المستمرة من عدم المساواة، المقترنة بالفقر والجنس والانتماء الإثني واللغوي، تمنع تقدم التعليم. ينطلق التقرير من مجموعة معطيات الحرمان والتهميش في مجال التعليم، فيستكشف مدى الحرمان الحاد، مستعملا مقياسا جديدا هو عتبة 'فقر التعليم'، أي أربع سنوات تعليم مدرسي، هي الحد الأدنى اللازم لاكتساب رصيد أساسي في محو الأمية.

ويشير التقرير إلى سياسات نجحت في مناهضة أوجه عدم المساواة المستمرة في مجال التعليم، ومن هذه السياسات: تحسين فرص الانتفاع بالتعليم وجعله في مقدور الناس عن طريق خفض الرسوم والأعباء غير الرسمية، وتوفير حوافز موجهة إلى الفئات المحرومة؛ وتعزيز بيئة التعلم بتوفير معلمين مهارتهم عالية، ونشر التعليم الثنائي اللغة الجامع بين الثقافات؛ وإفساح مجال الاستحقاقات والفرص، بدمج الاستراتيجيات التعليمية في إطار أوسع هو سياسات مكافحة التهميش، مثل سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستحقاقات القانونية وإعادة توزيع المصاريف العامة توزيعا أكثر إنصافا.

التقرير الكامل متيسر بالإنكليزية على الشبكة في الموقع التالي:

<http://www.unesco.org/en/efareport/reports/2010-marginalization/embargo-media/media2010> = كلمة المستخدم وكلمة السر

وصور في الموقع التالي: www.unesco.org/en/photos/efa_2010

وصيغة ثانوية متيسرة أيضا: يرجى الاتصال بكارول دارموني، مكتب إعلام الجمهور، اليونسكو:

+33 1 45 68 17 38; c.darmouni@unesco.org

ويرجى، ممن يرغبون في مزيد من المعلومات أو في مقابلات، الاتصال أنياس باردون، مكتب إعلام الجمهور، اليونسكو:

+33 1 45 68 17 64; a.bardon@unesco.org

أو سو ويليامز، مكتب إعلام الجمهور، اليونسكو:

+33 1 45 68 17 06; s.williams@unesco.org

أو بسام منصور، مكتب إعلام الجمهور، البلدان العربية، اليونسكو:

b.mansour@unesco.org + 33 1 45 68 18 54

وفي نيويورك، الاتصال بماريسول سانجيز:

+1 646 4201 8036; m.sanjines@unesco.org